# ازدهار يتجاوز النفط والغاز: التحوّل الطاقـــوي ومســـــارات التنمية الاقتصادية طويلـــــة الأجل لتعزيز الاستقـــــرار المالي في السعودية والإمارات

مسارات مقارنة للمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة

قدرة المالية العامة على الصمود، والطاقة النظيفة، والصناعة، والانتقال العادل الذي يراعي اختلاف الظروف

# الملخّص التنفيذي

يواجه مشهد الطاقة العالمي تحوّلات تتحدّى الافتراضات الراسخة بأنّ مواصلة التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري توفّر للاقتصادات المُعتمِدة على النفط والغاز المسار الأكثر أمانًا لتحقيق الازدهار المستدام. في هذا السياق، تواجه المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة خيارًا استراتيجيًا: إمّا تعميق الاعتماد على الوقود الأحفوري، أو توظيف الموارد المتاحة اليوم لبناء ازدهار اقتصادي قادر على الاستمرار بعد تجاوز هذا الاعتماد. وقد أسهمت عائدات النفط والغاز في دعم الخدمات العامة والبنية التحتية والتنمية الاقتصادية، لكنّ الظروف التي يقوم عليها هذا النموذج آخذة في التغيّر. فالكهرباء المولّدة من مصادر متجدّدة بتكلفة تنافسية، والتقدّم في التوسّع باستخدام الكهرباء، وعدم اليقين بشأن الطلب المستقبلي على الوقود الأحفوري، كلّها عوامل تُعيد تشكيل أُسُس الأمان الاقتصادي على المدى الطويل.

يتحدّى هذا التقرير الافتراض القائل إنّ مواصلة التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري شرطٌ ضروري لتمويل التنويع الاقتصادي والانتقال الطاقوي في السعودية والإمارات. وتعزّز نتائجه المبرّرات الداعية إلى اتّباع مسار مختلف، يقوم على وقف أيّ توسّع إضافي في الإنتاج، والسعي إلى خفض الاعتماد على الوقود الأحفوري بصورة مخطّط لها، بالاستناد إلى الطاقة المتجدّدة والتوسّع المدروس في استخدام الكهرباء وتطوير مصادر بديلة ومستدامة للإيرادات العامة. ويتيح هذا المسار للسعودية والإمارات فرصة للحفاظ على المكاسب التنموية المحقّقة، مع إعداد اقتصادَيْهما لمواكبة التحوّلات العالمية.

## التوسّع في الإنتاج لا يضمن الازدهار المستدام

يقارن التقرير بين ثلاثة مسارات تنموية توضيحية: مواصلة التوسّع في إنتاج النفط والغاز؛ ووقف أيّ توسّع جديد في الإنتاج اعتبارًا من عام 2026، يتبعه انخفاض تدريجي؛ وانتقال طاقوي أسرع يجمع بين وقف التوسّع نفسه وخفض الإنتاج بوتيرة أسرع، مع تعزيز الاعتماد على الطاقة المتجدّدة ورفع الكفاءة والتنويع الاقتصادي. ويُختبَر كلّ مسار في ظلّ سبعة سيناريوهات اقتصادية مختلفة في الأعوام 2030 و2040 و2050.

بحلول عام 2040، يحقّق مسار الانتقال الطاقوي الأسرع رصيدًا ماليًا سنويًا أفضل من مواصلة التوسّع في الإنتاج، في ستّة من أصل سبعة سيناريوهات جرى اختبارها في كلا البلدَيْن. ولا يحتفظ التوسّع في الإنتاج بأفضلية طفيفة إلّا في السيناريو الذي ترتفع فيه الأسعار. تمثّل هذه النتائج مقارنات بين سيناريوهات مختلفة، وهي ليست توقّعات مستقبلية أو تقديرات لاحتمالات تحقّقها.

تتجلّى هشاشة الاستراتيجية القائمة على التوسّع في الإنتاج بصورة خاصة في ظلّ ظروف السوق غير المؤاتية. ففي الاختبار الذي يفترض تدهورًا حادًا في الظروف الاقتصادية، تنخفض الإيرادات الحكومية من النفط والغاز في ظلّ مواصلة التوسّع في الإنتاج، مقارنةً بخطّ الأساس المُعايَر لعام 2025، من نحو 162 مليار دولار أميركي إلى 85 مليار دولار في السعودية، ومن 71 مليار دولار أميركي إلى 37 مليار دولار في الإمارات بحلول عام 2030، بالرغم من افتراض زيادة الإنتاج. فزيادة الإنتاج لا تحمي بالضرورة الإيرادات العامة عندما تتدهور ظروف السوق.

ويحقّق التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري بالفعل نتائج أفضل للموازنات السنوية في عام 2030، في جميع السيناريوهات التي جرى اختبارها. لذلك، يتطلّب الانتقال الطاقوي استثمارات مبكرة وتمويلًا مدروسًا وتنفيذًا موثوقًا. ويتوقّف تحسّن النتائج في المراحل اللاحقة على تطبيق حزمة السياسات المتكاملة، ولا سيّما تعزيز الإيرادات غير النفطية وضبط الإنفاق، إذ لا يكفي خفض الإنتاج وحده لتحقيق هذه النتائج. كما أنّ تحسّن الأرصدة المالية السنوية في المراحل اللاحقة لا يمحو آثار الاقتراض السابق أو السحب من الأصول.

مع ذلك، فإنّ الدلالة الاستراتيجية واضحة: يمكن لعائدات النفط والغاز الحالية أن تساعد في تمويل التحوّل الاقتصادي، لكنّ ذلك لا يعني ضرورة مواصلة التوسّع في الإنتاج. ويجب الموازنة بين تخصيص موارد إضافية لتعميق الاعتماد على الوقود الأحفوري، والاستثمار في بناء مصادر دخل بديلة وقدرات إنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود.

# الملخّص التنفيذي

## الطاقة المتجدّدة توفّر أساسًا تنافسيًا للتحوّل الاقتصادي

تتمتّع السعودية والإمارات بفرص لتوظيف موارد الطاقة المتجدّدة في تحقيق مزايا اقتصادية. ففي المقارنة التي اختارها التقرير لعام 2030، تُسجّل الكهرباء المولّدة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية أدنى تكلفة تقديرية لتوليد الكهرباء من محطّات جديدة، إذ تبلغ نحو 34 دولارًا أميركيًا لكلّ ميغاواط ساعة في السعودية و31 دولارًا أميركيًا في الإمارات، مقارنةً بنحو 41 دولارًا أميركيًا لكلّ ميغاواط ساعة من المحطّات الجديدة التي تعمل بالغاز في كلا البلدَيْن.

وتشمل هذه التقديرات مخصّصات لشبكات الكهرباء وموازنة العرض والطلب والحدّ من إنتاج الكهرباء عند الحاجة. لكنّها لا تعني أنّ مصادر التوليد هذه توفّر مستويات متماثلة من موثوقية الإمدادات، ولا تُغني عن التخطيط الشامل لأنظمة الكهرباء. وتتطلّب الاستفادة من هذه الفرصة الاستثمار في شبكات الكهرباء وتخزين الطاقة وتعزيز مرونة أنظمة الطاقة وكفاءة استخدامها.

ويمكن للتوسّع المدروس في استخدام الكهرباء في قطاعات محدّدة أن يعزّز هذه الفوائد. فقطاع النقل يحقّق أفضل النتائج من حيث الجمع بين الفوائد الاقتصادية وخفض الانبعاثات، مقارنةً بالتطبيقات التي شملها التقييم، إذ يوفّر فوائد سنوية صافية إيجابية ويخفّض الانبعاثات التشغيلية في كلا البلدَيْن، وفقًا لمستويات التطبيق التمثيلية التي جرى اختبارها. أمّا الفرص المتاحة في القطاع الصناعي، فتتطلّب تقييمًا أكثر انتقائية، إذ يمكن للكهرباء المولّدة من مصادر متجدّدة أن تخفّض الانبعاثات من دون أن تؤدّي بالضرورة إلى خفض التكاليف على الفور، فيما تتيح زيادة كفاءة العمليات الصناعية واستبدال المواد تحقيق مكاسب إضافية.

**وينبغي أن تشكّل الطاقة المتجدّدة والتوسّع في استخدام الكهرباء والتخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري استراتيجية تنموية واحدة ومنسّقة**. فالتوسّع في استخدام الطاقة المتجدّدة بالتوازي مع مواصلة زيادة إنتاج الوقود الأحفوري لا يؤدّي، بحدّ ذاته، إلى خفض الاعتماد على هذا الوقود. بل يجب أن تحلّ الكهرباء النظيفة تدريجيًا محلّ استخدام الوقود الأحفوري، بالتزامن مع تنويع الاقتصاد لبناء مصادر للإيرادات العامة وسُبل عيش قادرة على الاستمرار مع تراجع الإنتاج.

## الانتقال الموثوق يجب أن يحمي الناس ويراعي الظروف الوطنية

تمتلك السعودية والإمارات قدرات مالية ومؤسّسية كبيرة، لكنّ منطلقاتهما مختلفة. فاعتماد السعودية بدرجة أكبر على عائدات النفط والغاز يجعل ترتيب مراحل التنويع الاقتصادي والإصلاح المالي بالغ الأهمية. أمّا الإمارات، فيوفّر لها هيكلها الاقتصادي التجاري الأكثر تنوّعًا نسبيًا أساسًا مختلفًا، علمًا أنه لا يمكن الحكم على التنويع الاقتصادي بالاستناد إلى الأنشطة غير النفطية وحدها، في ظلّ التعرّض المستمر والمتزايد للمخاطر المرتبطة بالوقود الأحفوري.

وعليه، لضمان الإنصاف، ينبغي اتّباع مسارات متمايزة تتوافق مع مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكلّ بلد. ويجب على بلدان الشمال العالمي، التي تتحمّل مسؤولية تاريخية عن التلوّث، أن تقود الجهود من خلال خفض الانبعاثات بأسرع وتيرة والوفاء بمسؤولياتها في مجال التمويل المناخي. كما يجب أن تُراعى الظروف الوطنية في تحديد كيفية انتقال السعودية والإمارات، مع الاستفادة من قدراتهما الكبيرة لاتّخاذ إجراءات فعلية وملموسة.

**تدعو غرينبيس الشرق الأوسط وشمال أفريقيا السعودية والإمارات إلى وقف أيّ توسّع إضافي في إنتاج الوقود الأحفوري، ووضع خطط شفّافة ومتمايزة للانتقال الطاقوي تتوافق مع هدف الحدّ من الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية ومبادئ الإنصاف، وإعادة توجيه الاستثمارات نحو الطاقة المتجدّدة والتوسّع المدروس في استخدام الكهرباء والتنويع الاقتصادي الذي يحمي الناس**. وتتيح طموحات البلدَيْن التنموية وقدراتهما الاستثمارية فرصة لقيادة هذا التحوّل. وستحدّد القرارات المتّخذة اليوم ما إذا كانت هذه القدرات ستؤدّي إلى تعميق الاعتماد على الوقود الأحفوري، أم إلى تحقيق ازدهار اقتصادي مستدام بعد تجاوز هذا الاعتماد.

# ثلاثة مسارات توضيحية والافتراضات المتعلّقة بالإنتاج في كلٍّ منها

**تصف التسميات المحايدة أدناه وتيرة السيناريوهات الاقتصادية. ولم يثبُت أنّ المسار "ب" أو المسار "ج" يتوافقان مع اتفاق باريس أو مع الحصّة العادلة لكلّ بلد من الجهود المناخية، أو يحقّقان العدالة الاجتماعية.**

**المسار "أ" –** التوسّع في إنتاج النفط والغاز: تظلّ زيادة القدرة والإنتاج عنصرَيْن أساسيَّيْن في الإيرادات العامة وعائدات التصدير. ويستمرّ التوسّع في الطاقة المتجدّدة والتنويع الاقتصادي.

**المسار "ب" –** انتقال منظّم توضيحي: وقف أيّ توسّع جديد في الإنتاج اعتبارًا من عام 2026، مع خفض الإنتاج الحالي تدريجيًا.

**المسار "ج" –** انتقال أسرع توضيحي: وقف التوسّع في الإنتاج على النحو نفسه، يتبعه خفض الإنتاج بوتيرة أسرع، مع افتراض زيادة التوسّع في الطاقة المتجدّدة، وتحسين الكفاءة، وتعزيز التنويع الاقتصادي والإنفاق على الأهداف المناخية.

يُمثّل مؤشّرات الإيرادات المرتبطة بالإنتاج الاعتماد الإجمالي على النفط والغاز مقارنةً بعام 2025، ولا تشكّل جداول منفصلة للكميات الفعلية المُستخرَجة من النفط والغاز. والقيم الواردة هي افتراضات للسيناريوهات اختارها مُعِدّو الدراسة، وهي ليست توقّعات رسمية أو مساهمات محدّدة وطنيًا أو معايير مرجعية للتخلّص التدريجي من الوقود الأحفوري.

الانخفاضات المفترضة في مؤشّر الإيرادات المرتبطة بالإنتاج مقارنةً بعام 2025

| البلد / المسار | الخفض بحلول عام 2030 | الخفض بحلول عام 2040 | الخفض بحلول عام 2050 |
|---|---|---|---|
| السعودية – ب | 4٪ | 20٪ | 40٪ |
| السعودية – ج | 10٪ | 40٪ | 70٪ |
| الإمارات – ب | 6٪ | 25٪ | 50٪ |
| الإمارات – ج | 15٪ | 50٪ | 80٪ |

يفترض المسار "أ" أن تبلغ الكميات المرتبطة بالإنتاج 110٪ و118٪ و125٪ من مستوى الأساس لعام 2025، في الأعوام 2030 و2040 و2050 على التوالي، في كلا البلدَيْن. أمّا بالنسبة إلى المسارَيْن "ب" و"ج"، فيُبيّن الجدول نسب الانخفاض مقارنةً بمستوى الأساس هذا، قبل تطبيق تعديلات سيناريوهات الضغوط الاقتصادية. وتظلّ الاختلافات بين البلدَيْن في المالية العامة وتنفيذ السياسات مأخوذةً في الاعتبار ضمن التحليل.

لحدّد التسميات المحايدة الوتيرة النسبية لكلّ مسار ضمن مجموعة السيناريوهات التوضيحية. ولا تعني زيادة سرعة أحد المسارات مقارنةً بمسار آخر شمله النموذج أنّه يحقّق مستوى كافيًا من الطموح المناخي. ويتطلّب وضع مسار أكثر حزمًا يتوافق مع الحصّة العادلة لكلّ بلد إجراء نمذجة جديدة، ولا يجوز تعميم هذه النتائج على معدّل خفض لم يخضع للاختبار.

# النتائج الرئيسية

**تميّز المقارنة بين النتائج المالية على المدى القريب والقدرة على الصمود في المراحل اللاحقة. فالأفضلية التي يحقّقها التوسّع في الإنتاج في المراحل المبكرة لا تدوم في معظم السيناريوهات الاقتصادية التي جرى اختبارها.**

1. يحتفظ التوسّع في الإنتاج بأفضلية مالية سنوية في المراحل المبكرة. ففي عام 2030، يُسجّل المسار "أ" رصيدًا ماليًا أفضل من مسارَيْ الانتقال الطاقوي في جميع السيناريوهات السبعة في كلا البلدَيْن. وفي السيناريو المرجعي، تبلغ الأرصدة المالية في السعودية –8.0٪ و–9.3٪ و–10.0٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمسارات "أ" و"ب" و"ج" على التوالي. أمّا في الإمارات، فتبلغ +2.8٪ و+1.4٪ و+0.6٪ على التوالي. وتمثّل هذه الأرقام نتائج الموازنات السنوية، لا أرباح الاستثمارات.

2. يُحسّن المسار "ج" الرصيد المالي السنوي لعام 2040 في ستّة من أصل سبعة سيناريوهات اقتصادية في كلّ بلد. وفي اختبار التدهور الحاد في الظروف الاقتصادية، تبلغ أفضلية المسار "ج" على المسار "أ" نحو 5.32 نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في السعودية و5.12 نقاط مئوية في الإمارات. ومع ذلك، يسجّل كلا البلدَيْن عجزًا ماليًا. أمّا في سيناريو ارتفاع الأسعار، فيحتفظ المسار "أ" بأفضلية تبلغ نحو 0.35 و0.27 نقطة مئوية في السعودية والإمارات على التوالي.

3. تؤدّي الافتراضات المتعلّقة بالتنويع الاقتصادي والإنفاق دورًا رئيسيًا في تحسّن النتائج المالية في المراحل اللاحقة. ففي المقارنة المرجعية لعام 2040، يتحسّن الرصيد المالي للسعودية في المسار "ج" مقارنةً بالمسار "أ" بمقدار 17.1 مليار دولار أميركي، بالرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز بمقدار 107.7 مليارات دولار أميركي. فالزيادة في الإيرادات غير النفطية وانخفاض النفقات الأولية يعوّضان هذه الخسارة بأكثر من قيمتها، بعد احتساب الفوائد. ويبلغ التحسّن المقابل في الإمارات 8.8 مليارات دولار أميركي.

4. يكتسب توقيت الانتقال وتمويله أهمية كبيرة. فتحقيق رصيد مالي أفضل في مرحلة زمنية معيّنة لا يمحو آثار الاقتراض السابق أو السحب من الأصول. ففي السيناريو المرجعي، تبلغ ديون الإمارات في عام 2040 نحو 20.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المسار "ج"، مقارنةً بنسبة 17.6٪ في المسار "أ"، مع أنّ المسار "ج" يحقّق رصيدًا ماليًا سنويًا أفضل. ولا تمثّل الأصول التمويلية المفترضة ثروات سيادية سائلة خضعت للتدقيق.

يوفّر المسار "ب" أساسًا مفيدًا للمقارنة بوصفه مسارًا وسيطًا. ففي عام 2040، يتجاوز رصيده المالي رصيد المسار "أ" في ثلاثة من أصل سبعة سيناريوهات اقتصادية في كلا البلدَيْن، وهي: سيناريو التدهور المعتدل، وسيناريو التدهور الحاد، وسيناريو تسارع التقدّم التكنولوجي. وبحلول عام 2050، يتفوّق المسار "ب" على المسار "أ" في جميع السيناريوهات السبعة في السعودية وفي ستّة سيناريوهات في الإمارات. أمّا المسار "ج"، فيتفوّق على المسار "أ" في جميع السيناريوهات السبعة بحلول عام 2050، وفقًا للافتراضات نفسها المعتمدة للمدى الطويل.

**تحدّد التقييمات فرصًا محدّدة، بدلًا من افتراض أنّ التوسّع في استخدام الكهرباء يوفّر ميزة موحّدة من حيث التكلفة. وتستند النتائج المذكورة للتطبيقات المختلفة إلى المسار "أ" في عام 2030، في ظلّ سيناريو التدهور الحاد في الظروف الاقتصادية وأسعار الغاز المحدّدة، ما لم تُذكَر صراحةً مقارنة بين المسارَيْن "أ" و"ج".**

5. تُعدّ الطاقة الشمسية الكهروضوئية الخيار الأقلّ تكلفة لتوليد الكهرباء من محطّات جديدة في التقييم المختار. وتبلغ التكاليف المعدّلة وفقًا لمتطلّبات نظام الكهرباء نحو 33.9 دولارًا أميركيًا لكلّ ميغاواط ساعة في السعودية و30.7 دولارات أميركية في الإمارات، مقارنةً بنحو 40.7 و41.0 دولارًا أميركيًا على التوالي لتوليد الكهرباء من محطّات الغاز ذات الدورة المركّبة. وتشمل هذه التكاليف مخصّصات لشبكات الكهرباء وموازنة العرض والطلب والحدّ من إنتاج الكهرباء عند الحاجة. ولا يعني متوسّط تكلفة الطاقة أنّ خيارات التوليد توفّر مستويات متماثلة من موثوقية الإمدادات، أو أنّه يشكّل تصميمًا متكاملًا لنظام الكهرباء.

# النتائج الرئيسية

6. تؤثّر قيمة الغاز وتكاليف التمويل في نتائج المقارنة. فتصل تكلفة الطاقة الشمسية المقترنة بتخزين الكهرباء في البطّاريات إلى مستوى التعادل مع تكلفة محطّات الغاز الجديدة ذات الدورة المركّبة، عندما يبلغ سعر الغاز نحو 5.19 دولارات أميركية لكلّ مليون وحدة حرارية بريطانية في السعودية و4.70 دولارات أميركية في الإمارات. وتمثّل قيم الغاز هذه حالات افتراضية لأغراض التحليل، وليست أسعار السوق الفورية الحالية أو صافي عائدات تصدير الغاز. كما يمكن أن تؤدّي زيادة تكاليف التمويل إلى تقليص المكاسب الناتجة عن انخفاض تكاليف التكنولوجيا.

7. يحقّق قطاع النقل أفضل النتائج من حيث الجمع بين الفوائد الاقتصادية وخفض الانبعاثات في التقييم المختار. فتبلغ الفوائد السنوية الصافية التمثيلية نحو 111 مليون دولار أميركي في السعودية و87 مليون دولار أميركي في الإمارات، مع خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التشغيلية بمقدار 7.21 ملايين طن و4.51 ملايين طن على التوالي. تعكس هذه النتائج الافتراضات المتعلّقة بحجم المشاريع ومعدّلات اعتمادها، وهي ليست توقّعات لقطاع النقل على المستوى الوطني. ويحتسب النموذج استثمارات التطبيقات وشبكات الكهرباء على أساس سنوي.

8. تؤدّي زيادة استخدام الكهرباء المولّدة من مصادر متجدّدة إلى خفض الانبعاثات التشغيلية في عدد من التطبيقات الصناعية، لكنّها لا تؤدّي تلقائيًا إلى خفض تكاليف الطاقة. ففي المقارنة المختارة لعام 2030 بين المسارَيْن "أ" و"ج"، تُسجّل خمسة تطبيقات تستخدم الكهرباء انخفاضًا في الانبعاثات وارتفاعًا في تكاليف الطاقة. أمّا إنتاج الأمونيا باستخدام الغاز، فلا يشهد أيّ تغيير، لأنّ العملية المرجعية لإنتاجها لا تتطلّب مدخلات كبيرة من الكهرباء المشتراة.

9. تكتسب كفاءة العمليات الصناعية والمواد المستخدمة أهمية أيضًا. فالخيار المنفصل المتعلّق بصناعة الإسمنت يخفّض نسبة الكلنكر من 0.71 إلى 0.57، ويقلّل الانبعاثات المقدّرة في التقييم بنحو 18.6٪ في السعودية و18.5٪ في الإمارات. كما يؤدّي تحسين مؤشّر فعالية استخدام الطاقة في مراكز البيانات من 1.4 إلى 1.2 إلى خفض استهلاك الكهرباء لكلّ وحدة من خدمات تكنولوجيا المعلومات بنسبة 14.3٪. ولا يشمل أيٌّ من هذَيْن التقييمَيْن دراسةً استثمارية تجارية متكاملة.

**تختبر الدراسة الجدوى الاقتصادية للتوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري، ولا تختبر مدى توافق المسارات التي شملتها النمذجة مع هدف الحدّ من الاحترار العالمي عند 1.5 درجة مئوية أو متطلّبات الحصّة العادلة لكلّ بلد من الجهود المناخية.**

بحلول عام 2040، يفترض المسار "ب" خفض الإنتاج بنسبة 20٪ في السعودية و25٪ في الإمارات، مقارنةً بنسبة 40٪ و50٪ على التوالي في المسار "ج". تمثّل هذه الأرقام مؤشّرات توضيحية، وهي ليست ميزانيات للانبعاثات أو معدّلات مثلى للخفض التدريجي للإنتاج. ولم تخضع النتائج المالية في ظلّ معدّلات خفض أسرع للاختبار، وهي تظلّ عرضة للتغيّر وفقًا لأسعار النفط والغاز والنمو والإنفاق وتكاليف الانتقال الطاقوي.

كذلك، لم يُثبَت بعد مدى تحقيق نتائج الانتقال العادل. فالمخصّصات المرصودة للدعم في المسارَيْن "ب" و"ج" هي افتراضات توضيحية، وليست برامج حماية جرى تقدير تكاليفها. ولم تخضع الضمانات السبع جميعها، التي تشمل حماية العمّال والأُسَر والمشاركة وحماية البيئة، للتقييم في أيٍّ من البلدَيْن.

كذلك، لا يعكس خطّ الأساس للفترة 2024-2025 بصورة كاملة آثار نزاع عام 2026 أو إعادة الإعمار أو الاستثمارات الخارجية. فالاستثمار في الوقود الأحفوري خارج البلاد لا يُثبت انخفاض التعرّض للمخاطر المرتبطة به، كما أنّ إجمالي تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة لا يُثبت تحقيق التنويع الاقتصادي بعيدًا عن الوقود الأحفوري.

تتمثّل النتيجة الرئيسية في أنّ مواصلة التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري لا تشكّل دائمًا الاستراتيجية الأفضل للمالية العامة على المدى الطويل، في ظلّ الظروف التي جرى اختبارها. ويوفّر التنويع الاقتصادي والطاقة المتجدّدة وتحسين الكفاءة بدائل لهذا التوسّع، لكنّ إثبات التوافق مع الأهداف المناخية وتحقيق العدالة الاجتماعية يتطلّب أدلّة منفصلة. ولا تؤيّد الدراسة الطاقة النووية أو احتجاز الكربون أو تعويض الانبعاثات أو مواصلة التوسّع في إنتاج الوقود الأحفوري.

# ازدهار يتجاوز النفط والغاز: التحوّل الطاقوي ومسارات التنمية الاقتصادية طويلة الأجل لتعزيز الاستقرار المالي في السعودية والإمارات

مسارات مقارنة للمملكة العربية السعودية
والإمارات العربية المتحدة

قدرة المالية العامة على الصمود، والطاقة المتجدّدة، والتوسّع في استخدام الكهرباء،
والتحوّل الصناعي، والانتقال الذي يراعي اختلاف الظروف

إعداد: الدكتور محمد البريكي

GREENPEACE
غرينبيس